

أسس الاقتصاد الإسلامي

أ.م.د. مصطفى عبد الستار مول

وزارة التربية العراقية

مديرية تربية الكرخ الثانية

أ.د. عقيد خالد الغزاوي

الجامعة المستنصرية

مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد الصادق الأمين وعلى آله
الطيبين الطاهرين وصحبه الغر الميامين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين .

وبعد ...

فان بناء الحضارة تعد سمة خاصة بالمجتمع الإنساني وذلك لما يتسم به الإنسان
من خاصية الإدراك لغاية وجوده ، فضلاً عن انه يشكل محور عملية البناء الحضاري
كونه الوسيلة والغاية وإن اي مجتمع لا يمكن ان يحقق مقاصد التنمية الا من خلال
الاستخدام الأمثل للموارد وتوظيفها بما يحقق الإشباع لكل الحاجات وخصوصاً تلك
التي تحافظ على كرامة انسانية الانسان ؛ لذا فان البحث عن شروط النهضة وعوامل
التنمية تمثل مسؤولية الدولة والمجتمع والمؤسسات وليس العبرة دائماً بتوفر العناصر
المادية فقط رغم انها تمثل ركناً أساسياً ولكن يشكل الانسان فيها شرطاً أساسياً في
تحقيق كل متطلبات النهضة . وتؤكد كل الافكار والمناهج والاديان السماوية والوضعية
بأن للإنسان خصائص تجعله يدرك ما حوله في هذا الوجود وينظمها ويوظفها بالشكل
الذي يحقق فلسفة الاستخلاف مع اختلاف وجهات النظر في التصور الفكري لمرجعية
هذا الانسان وطبيعة تكوينه .

والنظام الاقتصادي الاسلامي قد يتشابه في خطوطه العامة مع أي نظام اقتصادي
ولكن في حقيقته ينبثق من مقومات التصور الاسلامي فهو ليس مجرد اجراءات وانما
هو اقتصاد كفائي وتنموي واعمالي ويحقق حاجات الامة بكيانها وافرادها في المجتمع
المستقر وفي حالات الاضطراب تشكل عنده العقيدة والقيم والاخلاق محوراً في السلوك
الانساني واشباع احتياجاته .

لذا فان الانسان في الاسلام له حقوق وعليه واجبات وهو الخليفة المسؤول عن جميع ما خلقه الله من مقومات الادراك والانسانية منذ اسلافها ، وان افضل الناس عند الله هو من عمل حسناً واتقى سيئاً وحقق العدالة الاجتماعية وخلق حالة التوازن مع احترام الامكانيات الفردية والفروقات ولكن ليس على حساب الحاجات الحقيقية ، إذ أن هدفه السعي نحو بناء مجتمع سوي لا تحكمه عقدة الطبقية او الصراع او التفاوت الحاد

التمهيد : مفهوم الاقتصاد

الاقتصاد لغة :

إن الأصل في كلمة الاقتصاد إنها مشتقة من الفعل الثلاثي (قَصَدَ) ، ومعناه الاعتدال في السلوك { وَاقْصِدْ فِي مَشْيِكَ وَاغْضُضْ مِنْ صَوْتِكَ إِنَّ أَنْكَرَ الْأَصْوَاتِ لَصَوْتُ الْحَمِيرِ } (١) ، وتأتي بمعنى الإستقامة في الطريق ، فهو: " قَصَدَ يَقْصِدُ قَصْدًا : فهو قاصِدٌ ، والطريق قاصِدٌ ، أي : سَهْلٌ ومستقيم ، وسفر قاصِدٌ ، أي سهل قريب ، والقَصْدُ في الشئ : هو خلاف الإفراط وهو ما بين الإسراف والتقتير و القَصْدُ في المعيشة ، أي : عدم الإسراف، فيقال فلان مُقْتَصِدٌ في النفقة أي : غير مبذر ، والقَصْدُ في الأمور، أي : الاعتدال وعدم الميل الى أحد الطرفين" (٢) ، ومما يجدر الإشارة إليه هو إن كلمة الاقتصاد لاتخرج عن كونها الاعتدال والإستقامة في السلوك الإنساني في كافة جوانبه المادية والمعنوية.

الاقتصاد اصطلاحاً:

لقد تناول العلماء الاقتصاد علم الاقتصاد تناولا واسعا منها ما ذكره الدكتور عزمي رجب يرى بأنه : " العلم الذي يعتني بمختلف أوجه النشاط الإنساني المرتبطة بالأموال الاقتصادية والقوانين العلمية التي تفسر الظواهر الاقتصادية المرافقة لهذا النشاط" (٣)

حيث نلاحظ أن الدكتور عزمي رجب يرى بأن علم الاقتصاد علم شامل من خلال ربطه بالنشاط الإنساني بأعتبره المسير الحقيقي للاقتصاد وربطه بالقوانين

(١) سورة لقمان : ١٩ .

(٢) معجم مقاييس اللغة ، باب القاف والصاد والذال ، رضا ، أحمد ، معجم متن اللغة ، دار مكتبة الحياة - بيروت ، بلا ، ط ، ١٣٨٠ هـ - ١٩٦٠ م ، ٥٦٢/٤ ، باب قصد، ٩٥/٥ .

(٣) مبادئ الاقتصاد السياسي ، دار العلم للملايين - بيروت ، ط ١ ، ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م : ١١ .

والمكتسبات المالية لنشاطه الاقتصادي ، بينما يرى آدم سميث بأنه : " العلم الذي يدرس
الكيفية

يُمْكِن الأمة من أن تغتني" ^(١) ، فآدم سميث جعل الاقتصاد بمثابة القانون
والمختبر التجريبي الذي يبحث عن السبل التي تساعد الأمم بالحصول على الثروة .

ويرى ألفريد مارشال : " هو علم يبحث في كيفية حصول الإنسان على دخله ،
وكيفية استعمال هذا الدخل" ^(٢) ، فألفريد مارشال أيد آدم سميث من أن الاقتصاد مختبر
تجريبي للحصول على الثروة مضافاً لها طرق أو أوجه استعمال هذه الثروة .

وعرفه بيجو بأنه : " الدراسة التي تعنى بزيادة الرفاهية " ^(٣)

المبحث الأول: أهداف الاقتصاد الإسلامي ومصادره

المطلب الأول: أهداف الاقتصاد الإسلامي

إن هدف النظام الاقتصادي في الإسلام ليس المنافسة غير المشروعة والاحتكار
والسيطرة والاستئثار بخيرات الدنيا ومنعها من الآخرين ، كما يحدث في ظل النظم
الاقتصادية الوضعية^(٤) وإنما الهدف منها هو العمل على تحقيق الخير والرفاهية
والنفع العام للمجتمع كله عملاً بحق الخلافة وامتنالاً لأمر الله سبحانه؛ { وَابْتَغِ فِيْمَا
ءَاتَاكَ اللّٰهُ الدّٰرَ الْآخِرَةَ وَلَا تَنْسَ نَصِيْبَكَ مِنَ الدُّنْيَا وَأَحْسِنْ كَمَا أَحْسَنَ اللّٰهُ إِلَيْكَ وَلَا
تَبْغِ الْفُسَادَ فِي الْأَرْضِ إِنَّ اللّٰهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِيْنَ } ^(٥).

أن صفة المرونة التي تميز بها النظام الاقتصادي الإسلامي والتي من خلالها
يتصرف القائمون على هذا النظام وفق ما تقتضيه حاجة الناس بالوسيلة النافعة
المناسبة والموافقة لروح الشريعة ومقاصدها النبيلة ليتم بذلك مواجهة الأحوال
المتغيرة التي تمر بالأمة بما يؤدي إلى خروجها من الأزمات وتحقيق مقاصد
الشريعة في جلب المصالح ودرء المفسدات وبالتالي تحقيق السعادة الحقيقية للمجتمع

^(١) مبادئ علم الاقتصاد، محيي الدين ، عمرو، ويسري، عبد الرحمن ، دار النهضة العربية بيروت ، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م
٧:

^(٢) مبادئ الإقتصاد ، ط١ ، دار الفكر- بيروت ، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م : ١ .

^(٣) مبادئ علم الاقتصاد ، محيي الدين ، عمرو : ٧.

^(٤) أنظر: النظام الاقتصادي في الإسلام مبادئه وأهدافه، العسال ، احمد محمد وعبد الكريم ، فتحي أحمد ، (ط٣، مكتبة وهبه - القاهرة ،
١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م) : ٢٥ .

^(٥) سورة القصص : آية (٧٧).

المسلم ، وهذا ما جعل النظام الاقتصادي الإسلامي صالحاً للتطبيق والنجاح في كل
زمان ومكان^(٦) .

إن النظام الاقتصادي الإسلامي يهدف إلى تحقيق السعادة والرفاهية الاجتماعية وهي
ضرورة ملحة في نظره لحياة الإنسان ، ويجب تحقيقها لجميع الأفراد ، ولكن مقابل أن
يكون العمل واجباً مفروضاً على كل فرد بالمجتمع فلا يجوز لفرد أن ينعم بالرفاهية
التامة وهو قاعد عن العمل متكاسل عن المساهمة في العملية الإنتاجية بينما لا يتمتع
غيره بشيء من تلك الرفاهية ، لذا يجب أن تتحقق الرفاهية للجميع ليتمكنوا من القيام
بواجبات الخلافة في الأرض وأن يستعينوا بتلك الرفاهية على تأدية مهام العبودية لله
رب العالمين والقيام بالواجبات اللازمة لتحقيق الغاية من الوجود في هذا الكون
العريض^(٧) .

إن تحقيق هذه الرفاهية يتم من خلال تنمية اقتصادية شاملة دعا إليها الإسلام ، فهو
يدعو إلى استثمار الموارد الاقتصادية^(٨) وعدم الإسراف والتبذير فيها لان ذلك يؤدي
إلى خلق الندرة في المواد وبالتالي إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات ، قال تعالى :
{...وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ}^(٩) ، وأكد هذا المبدأ سيدنا النبي ﷺ بنهيهِ عن
الإسراف في الماء وان كان استخدامه لأجل عبادة يتقرب بها إلى الله تعالى ، وكان
مصدر الماء نهراً جارياً فعن عبد الله ابن عمرو أن رسول الله ﷺ مرّ بسعد وهو
يتوضأ فقال : ما هذا السرف ، فقال : أفي الوضوء إسراف ؟ قال : نعم وأن كنت على
نهر جار^(١٠) .

إن النهي عن الإسراف والتبذير قاعدة عامة في الإسلام تنسحب على الضروريات
والحاجيات والتحسينيات ، ولقد ورد النهي عن الإسراف في المأكل والمشرب والمسكن
وهي من الضروريات فكان النهي عن الإسراف في طلب الحاجيات والتحسينيات من
باب أولى .

(٦) أنظر: لمحات من المبادئ الاقتصادية في الفكر الاسلامي، النعمة ، إبراهيم، (جمعية الشبان المسلمين - الموصل ، ١٤٢٤هـ -
٢٠٠٢م): ١٣.

(٧) أنظر: الحاجات البشرية مدخل إلى النظرية الاقتصادية الاسلامية، البشير ، محمد فرحان مرعي، (ط١) ، دار البحوث للدراسات
الاسلامية وأحياء التراث- دبي، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م).

(٨) أنظر: الاستثمار ، أحكامه وضوابطه في الفقه الاسلامي، سائو ، قطب مصطفى، (ط١) ، دار النفائس- الأردن ، ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م).

(٩) سورة الأنعام ، من الآية (١٤١).

(١٠) رواه ابن ماجه ، أنظر: سنن ابن ماجه ، محمد بن يزيد القزويني ، أبو عبد الله
(المتوفى ٢٧٥هـ)، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي ، (دار الفكر - بيروت)، كتاب الطهارة
وسننها، باب ما جاء في القصد في الوضوء وكراهية التعدي فيه، رقم الحديث (٤٢٥) : ١/ ١٤٧ .

وفي باب الاستثمار قال p: "من أحيأ أرضاً ميتة فهي له"^(١١) ، وعن مالك أنه بلغه أن عمر بن الخطاب قال: "اتجروا في أموال اليتامى لا تأكلها الزكاة"^(١٢).

إن عملية التنمية الاقتصادية تبدأ من توفير الحاجات الضرورية للإنسان وتلبية المتطلبات الأساسية لحياته كالمأكل والملبس والمأوى ومن ثم تحسين فرص العمل ومحو البطالة وتحقيق عدالة التوزيع للدخول سواء بين الأفراد أم بين المناطق المختلفة ، والتنمية الاقتصادية سبيل لتحقيق أهداف أخرى لاحقة ، كتحقيق التنمية الاجتماعية والبشرية^(١٣) ، كما إنها سبيل لتعزيز استقلال القرار السياسي ومنع التدخل الأجنبي ، كون الحاجة الاقتصادية تدفع الدول الفقيرة للاستدانة من دول أخرى غنية ، والأخيرة تمنح القروض عادةً مقابل صفقات سياسية قريبة أو بعيدة المدى.

إن الخصائص التي تميز بها النظام الاقتصادي الإسلامي مكنه من تحقيق أهدافه السامية في الفرد والمجتمع وذلك في ظل مبادئ وأحكام الشريعة الغراء الشاملة ، ولقد سجل التاريخ بحروف من ذهب حضارة الإسلام المباركة في عصر نهضته وازدهاره والتي اذهلت العالم من خلال ما وصلت إليه تلك الحضارة من رفاهية وتقدم فلقد فاض المال حتى استغنى عنه الناس ، ففي خلافة عمر بن عبد العزيز ، كان الرجل يأتي بالمال العظيم ، فيقول اجعلوا هذا حيث ترون في الفقراء ، فما يبرح حتى يرجع بماله ، يتذكر من يضعه فيهم فما يجده فيرجع بماله ، قد أغنى عمر بن عبد العزيز الناس ، وقد أمر بآداء مهور الزواج من بيت المال لمن لم يستطع توفير ذلك ، وأداء الأمانات عمن عجز عن أدائه ، وخصص رحمه الله داراً لإطعام الفقراء والمساكين وأبناء السبيل ، وكتب كتاباً إلى أمصار الشام : أذفعوا إليّ كل أعمى في الديوان أو مقعد ، أو من به فالج أو من به زمانه تحول بينه وبين القيام إلى الصلاة فرفعوا إليه ، فأمر لكل أعمى بقائد وأمر لكل اثنين من الزمنى بخادم ، ثم كتب ارفعوا إليّ كل يتيم ومن لا أحد له فأمر لكل خمسة بخادم يتوزعون بينهم بالسوية .

(11) رواه الترمذي ، أنظر: سنن الترمذي ، الترمذي ، محمد بن عيسى السلمي ، أبو عيسى (المتوفى ٢٧٩هـ) ، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون ، (دار أحياء التراث العربي- بيروت) ، رقم الحديث (١٣٧٩) ، ٣ / ٦٦٣ .

(12) أنظر: موطأ مالك ، مالك ، ابن انس الأصمعي ، أبو عبد الله ، الإمام (المتوفى ١٧٩هـ) ، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي ، (دار التراث العربي- مصر) ، باب زكاة أموال اليتامى والتجارة لهم فيها ، رقم (٥٨٨) : ٢٥١/١ .

(13) أنظر: المنظور الإسلامي للتنمية البشرية ، عبد المجيد ، أسامة العاني ، (مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية) : ٩١ .

إن السياسة التوزيعية في النظام الاقتصادي تهدف إلى تحقيق حد الكفاية للناس أجمعين^(١٤) ، فهذا عمر بن عبد العزيز يقول : " وددت أن أغنياء الناس اجتمعوا فردوا على فقرائهم حتى نستوي نحن وهم وأكون أنا أولهم " .

ولقد بين أن حد الكفاية في تامين الحاجات الضرورية للإنسان التي تصعب الحياة بدونها كالمسكن والملبس والأثاث ، فحين أمر رحمه الله بقضاء دين الغارمين ، كتب إليه عامله فقال : إنا نجد الرجل له المسكن والخادم وله الفرس والأثاث في بيته ، فأجاب عمر : لا بد للرجل من المسلمين من مسكن يأوي إليه رأسه وخادم يكفيه مهنته وفرس يجاهد عليه عدوه ، وأثاث في بيته ، فهو غارم فاقضوا عنه^(١٥) .

إن الأنظمة الاقتصادية الوضعية فشلت فشلاً ذريعاً في تحقيق أهدافها وخدمة مجتمعاتها ، فأخذت ، تتخبط ذات اليمين والشمال ، فالنظام الرأسمالي ، الذي وصف بأنه حقق معدلات عالية في رفاهية الإنسان إلا أنه في الحقيقة حول الإنسان في مجتمعاته إلى مستهلك رشيد يسعى إلى تحقيق أكبر نفع اقتصادي متناسياً إنسانيته في خضم مشاكل الحياة ؛ وسعيه لاهثاً وراء الكسب المادي ، أما واقع الحال فتوافينا الإحصاءات بأرقام مذهلة عن تزايد حجم العاطلين عن العمل في البلدان الرأسمالية وارتفاع معدلات التضخم ، ناهيك عن الأزمات الاقتصادية المتلاحقة التي تعصف بتلك البلدان ، فذاقت الشعوب جراء ذلك الويلات^(١٦) .

بينما المجتمعات الإسلامية وعلى الرغم مما تعيش فيه من حرمان وتسلط وتحكيم لمناهج وضعية أدخلت الأمة في أزمات متلاحقة ، وبسبب ارتداء حكوماتها في أحضان الشرق تارة والغرب تارة أخرى ، على الرغم من كل هذا استطاعت المجتمعات الإسلامية تخطي الأزمات ، والصمود في وجهها ، والبقاء والحفاظ على هويتها الإسلامية بفضل بعض المبادئ الاقتصادية الإسلامية المتأصلة في نفوس أبنائها كالتكافل الاجتماعي وأداء الزكاة^(١٧) وإغاثة الملهوف وغيرها من القيم الأخلاقية التي أثرت على الحياة الاقتصادية للمسلمين بشكل ايجابي مكنهم من تجاوز المحن والأزمات ، فكيف إذا تسنى لهذا النظام الاقتصادي التطبيق الكامل

(14) إن نواة السياسة التوزيعية موجودة في القرآن الكريم والسنة المطهرة المباركة ، ولكنها عملياً مرتبطة بالمال الذي توفر وفاض بعد حياة النبي صلى الله عليه وسلم ، ولولا وجود هذه النماذج التطبيقية الواقعية لشكك المبطلون بصحة تطبيق هذه السياسة في أرض الواقع وإن وجد أصلها في القرآن والسنة.

(15) أنظر: لخليفة الراشد والمصلح الكبير عمر بن عبد العزيز ومعاليم التجديد والإصلاح الراشدي على منهاج النبوة، الصلابي ، علي محمد ، (ط ١ ، دار المعرفة- بيروت ، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م) : ١٥٣ ، ٢٢٦ ، ٢٢٧ .

(16) أنظر: المنظور الإسلامي للتنمية البشرية لأسامة العاني ، مصدر سابق : ٧ ، ٨ .

(17) أنظر: الحاجات البشرية لمحمد البشير ، مصدر سابق : ١٨ .

وفي ظل منهج الإسلام الشامل ؟ لاشك أننا سنرى عصرًا ذهبيًا آخر كالذي عاشه
أسلافنا في عصور النهضة الإسلامية المباركة.

المطلب الثاني: مصادر الاقتصاد الإسلامي :

إن النظام الاقتصادي الإسلامي جزء من نظام الإسلام الشامل بعقيدته وشريعته ، وهو
يستمد أصوله من مصادر الشريعة الغراء ، وفيما يأتي بيان لتلك المصادر وما أشارت
إليه من ملامح وخطوط عريضة لهذا النظام :

أولاً: القرآن الكريم :

لقد حوى القرآن الكريم آيات عدة ، ذكرت النظام الاقتصادي ووصفت جوانب منه ،
فمنها تناولت أصول هذا النظام ، ومنها تحدثت عن أهدافه وغاياته ، ومنها ذكرت
قضايا مهمة في النظام الاقتصادي وعالجتها ، كنظرية العمل والقيمة والتنمية
الاجتماعية وغير ذلك من المعاني الاقتصادية التي سنتطرق إلى بعضها في ثنايا بحثنا
، وفيما يأتي بعض تلك الآيات المباركات :

- ١- قوله تعالى : { .. وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا... }^(١٨) .
 - ٢- قوله تعالى : { وَلَا تَوَثُّوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا وَارْزُقُوهُمْ
فِيهَا وَاکْسُوهُمْ... }^(١٩) .
 - ٣- قوله تعالى : { .. إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ... }^(٢٠) .
 - ٤- قوله تعالى : { .. وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ... }^(٢١) .
 - ٥- قوله تعالى : { .. وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ... }^(٢٢) .
 - ٦- قوله تعالى : { .. هُوَ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا... }^(٢٣) .
 - ٧- قوله تعالى : { .. وَأَنْفَقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَخْلَفِينَ فِيهِ... }^(٢٤) .
- ثانياً: السنة النبوية الشريفة :

السنة النبوية بما تشتمل عليه من قول المصطفى p وفعله وتقريره تأتي – كما هو
الحال في جميع فروع الفقه الإسلامي – مكملّة ومبيّنة للقرآن الكريم ، وترجمة واقعية

(18) سورة البقرة ، من الآية (٢٧٥).

(19) سورة النساء ، من الآية (٥).

(20) سورة النساء ، من الآية (٢٩).

(21) سورة الأعراف ، من الآية (٣١).

(22) سورة الأعراف ، من الآية (٨٥).

(23) سورة هود ، من الآية (٦١).

(24) سورة الحديد ، من الآية (٧).

له ، فالقرآن الكريم لا يمكن له استيعاب جميع مفردات الحياة ومستجداتها فيعطي لكل حدث أو جزئية نص خاص به ، فجاءت السنة المباركة لتؤدي هذا الدور وترسم بدورها منهاجاً مكملاً لمنهج القرآن الكريم ليتمكن أهل العلم والاستنباط بعد ذلك من استخراج الأحكام الصحيحة للوقائع المستجدة ، وفيما يأتي نماذج لتوجيهات النبي ﷺ في الحياة الاقتصادية :

- ١- عن أبي هريرة ر ، انه قال : " جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال يا رسول الله سَعَرْنَا ، فقال : **بَلْ ادْعُوا اللَّهَ ، ثُمَّ جَاءَ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ سَعَرْنَا، فَقَالَ: بَلْ اللَّهُ يَرْفَعُ وَيَخْفِضُ وَانِي لأَرْجُو أَنْ أَلْقَى اللَّهَ وَلَيْسَتْ عِنْدِي مَظْلَمَةٌ**" ^(٢٥). هذا الحديث دل على عدم قيام الدولة آنذاك بالتسعير، ودل بالتالي أن السعر قضية تتكون في السوق عبر العرض والطلب ، وان الانحراف عن ذلك يترتب عليه مظلمة لانه انحراف عن العدل الذي أراده الإسلام ، ومن ثم فالحديث يؤكد مبدأ التراضي الذي ذكره القرآن الكريم ^(٢٦) .
- ٢- نهى رسول الله ﷺ عن بيع الغرر وعن الاحتكار والنجش وتلقي الركبان وان لا يبيع حاضر لباد ^(٢٧) ، إلى غير ذلك من أنواع البيوع والتصرفات التي نهى الشارع عنها والتي تؤدي إلى إنشاء سوق إسلامية نظيفة يتفاعل فيها العرض والطلب تفاعلاً حقيقياً غير وهمي ومن غير ضغوط تؤثر على قيمة السلعة أو نوعيتها .
- ٣- عن انس بن مالك ر ، إن رجلاً من الأنصار أتى النبي ﷺ سائلاً ، فقال له النبي ﷺ : **"أما في بيتك شيء؟"** قال "بلا ، جِلس نلبس بعضه وقعب نشرب فيه الماء . قال : انتنني بهما . فأتاه بهما فاخذهما الرسول ﷺ وقال : من يشتري هذين ؟ قال رجل : أنا اخذهما بدرهم . قال : من يزيد على درهم ؟ مرتين أو ثلاثة . فقال رجل : أنا اخذهما بدرهمين . فأعطاهما إياه وأخذ الدرهمين وأعطاهما الأنصاري ، وقال اشتري بأحدهما طعاماً وأنبذه إلى اهلك واشتر بالآخر قدوماً فانتنني به ، فشد فيه رسول الله ﷺ عوداً بيده ، ثم قال له : **إذهب واحتطب وبع ولا أرينك خمسة عشر يوماً ، فذهب الرجل يحتطب ويبيع ، فجاء وقد أصاب عشرة دراهم ، فاشترى ببعضها ثوباً وبيعهما طعاماً ..** وقال رسول الله ﷺ : **" هذا خير لك من أن تجيء المسألة نكتة في وجهك يوم القيامة ، إن المسألة لا تصلح إلا لثلاثة : لذي فقر مدقع أو لذي غرم مُفْطَع أو لذي دم موجع"** ^(٢٨) .

وفي الحديث بيان لأمر اقتصادي مهم منها أهمية العمل ودور الدولة في توفير فرص العمل ومتابعة المشاريع واختيار الأعمال المناسبة لإمكانيات الأفراد العاطلين

^(٢٥) رواه أبو داود ، أنظر: سنن أبي داود ، سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي (المتوفى ٢٧٥هـ) ، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ، (دار الفكر - بيروت) ، باب في التسعير ، رقم الحديث (٣٤٥٠) : ٣ / ٢٧٢

^(٢٦) أنظر: نظرية القيمة في الاقتصاد الإسلامي ، فندي ، صبحي الكبيسي ، (بحث في مجلة دراسات اقتصادية) : ٨١ .

^(٢٧) أنظر: صحيح مسلم ، مسلم ابن حجاج القشيري ، أبو الحسين ، الإمام (المتوفى ٢٦١هـ) ، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي ، (دار إحياء التراث العربي - بيروت) ، باب تحريم بيع الرجل على بيع أخيه وسومه على سومه وتحريم النجش وتحريم التصرية ، ٣ / ١١٥٤ .

^(٢٨) رواه أبو داود ، أنظر: سنن أبي داود ، باب ما تجوز فيه المسألة ، رقم الحديث (١٦٤١) : ٢ / ١٢٠

مع اختيار إنتاج السلع ذات الطلب المتعدد ، كما بين الحديث مشروعية المزايدات العلنية^(٢٩) .

ثالثاً: الاجتهاد: هي التي تعتمد على الكتاب والسنة سواء في ذلك ما اتفق العلماء على كونها مصادر كالإجماع والقياس ، أو ما اختلفوا فيه كالمصالح والمرسلة والاستصحاب والعرف والاستحسان وسد الذرائع وشرع ما قبلنا ، فهي مصادر مرتبطة بالمصادر الأساسية المستمدة من الوحي ، قرآناً وسنة ، أما لفظاً أو معنى أو متفقة معها في تحقيق ما ترمي وتقصّد إليه من تحقيق مصلحة أو رفع مفسدة .

لذا فلا يشترط أن تبرز مسائل الاقتصاد الإسلامي بالتفصيل في كتاب الله وسنة رسوله μ بل يكفي أن تكون هذه الأمور متفقة مع مقاصد الشرع ومتمشية مع روح الشريعة الغراء ، فالأمر يُعتبر من قبيل السياسة الشرعية التي يمكن تحديد إطارها بأنها جميع الأعمال الإدارية كانت أو قضائية ، داخلية أو خارجية وكل ما يستخدم من قانون تدار به المرافق العامة للدولة^(٣٠) .

وبذلك يستطيع التشريع مسايرة التطورات الاجتماعية ، ويمتلك القدرة على الوفاء بمطالب الحياة وتحقيق مصالح الأمة في كل حال وزمان على وجه يتفق مع المبادئ العامة في الإسلام .

المبحث الثاني: مرتكزات الاقتصاد الإسلامي وخصائصه

المطلب الأول: المرتكزات الأساسية في الاقتصاد الإسلامي

١ - الجانب الروحي في الاقتصاد الإسلامي :

لقد امتاز النظام الاقتصادي الإسلامي عن غيره من النظم الوضعية بهذه الخاصية الفريدة ، وذلك بحكم ارتكازه على الدين الإسلامي الذي يتسم بالشمول والتكامل ، فهو يمزج بين القيم الروحية والمادية في الحياة ، ولو تتبعنا النصوص الشرعية التي حوت معالم صناعة النظام الاقتصادي وتعاملاته ، لوجدنا أن الجانب الروحي ليس متلازماً مع الجانب المادي فحسب ، بل هو يسبقه في الكثير من الأحيان ، وذلك لوجود النية السليمة قبل العمل ، وهي عمل روعي يحقق التوجه الصحيح لله رب العالمين ، وهذا ما لا نجده مطلقاً في الأنظمة الوضعية التي لا ترى إلا الجانب المادي في المعادلة الاقتصادية مما أثر سلباً على التعاملات الاقتصادية المختلفة بأن شابها الظلم والغش

(٢٩) أنظر: المنظور الإسلامي للتنمية البشرية لأسامة العاني ، مصدر سابق: ٦٩.

(٣٠) أنظر: السياسة الاقتصادية والنظم المالية في الفقه الإسلامي، ٣٨- المصري ، أحمد ، (ط١ ، دار الكتاب العربي - بيروت

١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م) : ٢٢ .

والتدليس ، كما أنه أثر سلباً على الأواصر والعلاقات الاجتماعية بين أفراد المجتمع الواحد^(٣١).

وفيما يأتي نماذج لبعض نصوص الحديث الشريف ، والتي نرى من خلالها أثر الجانب الروحي في التعاملات الاقتصادية المختلفة :-

أ- عن أبي هريرة π رفعه إلى النبي ρ قال : أن الله يقول : " أنا ثالث الشريكين ما لم يخن أحدهما صاحبه فإذا خانه خرجت من بينهما "^(٣٢)

ب- عن المقداد π عن رسول الله ρ قال : " ما أكل أحد طعاماً خيراً من أن يأكل من عمل يده وان نبي الله داود π كان يأكل من عمل يده "^(٣٣) وفي زيادة "من بات كلاً من عمله بات مغفوراً له"^(٣٤).

ج- عن أبي هريرة قال : " قال رسول الله ρ : " إن العبد إذا تصدق من طيب تقبلها الله منه وأخذها بيمينه ورباها كما يربي أحدكم مهره أو فصيله ، وان الرجل ليتصدق باللقمة فتربو في يد الله أو قال كف الله حتى تكون مثل الجبل فتصدقوا " ^(٣٥).

المطلب الثاني: خصائص الاقتصاد الإسلامي

أولاً: الجمع بين الثبات والمرونة

تُعتبر هذه الخاصية من أهم خصائص الاقتصاد الإسلامي فهو نابع ومرتبطة بالدين الإسلامي عقيدة وشريعة من خلال أصول هذا النظام وطريقة تطبيقه وأهدافه التي يرمي إلى تحقيقها ، ف رؤية الله تبارك وتعالى وطاعته حاضرة قبل وبعد كل شيء ، فلا تصاغ الوسائل والغايات ، إلا بما يوافق الشريعة الغراء التي أنزلها المولى تعالى على نبيه ρ ، فهو بذلك اقتصاد رباني المصدر .

(٣١) أنظر: مدخل للفكر الاقتصادي في الإسلام، مرطان ، سعيد سعد ، (مؤسسة الرسالة) : ٥٤ ، أيضاً أنظر: النظم الاقتصادية ، دراسة مقارنة ، الرأسمالية ، الاشتراكية ، الإسلام ، الأمين ، عبد الوهاب ، (لجنة البحوث والدراسات والتدريب بكلية الإدارة والاقتصاد و العلوم السياسية - الكويت ، ١٩٨٦م) : ٣٢٢.

(٣٢) حديث قدسي رواه أبو داود أنظر: سنن أبي داود، باب في الشركة ، رقم الحديث (٣٣٨٣) : ٣ / ٢٥٦.

(٣٣) رواه البخاري أنظر: صحيح البخاري، البخاري ، محمد بن إسماعيل الجعفي ، أبو عبد الله (المتوفى ٢٥٦هـ) ، تحقيق : د . مصطفى ديب البغا ، (ط٣ ، دار ابن كثير ، اليمامة - بيروت ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م) ، كتاب البيوع ، باب كسب الرجل وعمله بيده ، رقم الحديث (١٩٦٦) : ٢ / ٧٣٠ .

(٣٤) أنظر: فتح الباري، ابن حجر ، أحمد بن علي العسقلاني الشافعي ، أبو الفضل (المتوفى ٨٥٢هـ) ، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي ، محب الدين الخطيب ، (دار المعرفة- بيروت ، ١٣٧٩هـ) ، رقم الحديث (١٩٦٦) : ٤ / ٣٠٦ .

(٣٥) رواه ابن خزيمة ، أنظر : صحيح ابن خزيمة ، ابن خزيمة ، محمد بن إسحاق السلمي النيسابوري ، أبو بكر (المتوفى ٣١١هـ) ، تحقيق : محمد الأعظمي ، (المكتبة الإسلامية - بيروت ، ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م) ، رقم الحديث (٢٤٢٦) : ٤ / ٩٣ .

إن نظرة تأمل على عبادة الزكاة بوصفها ركناً من أركان الدين الحنيف ، كفيلة لفهم ورؤية هذا التلاحم بين النظام الاقتصادي الإسلامي والدين الحنيف ، فالزكاة أداة فعالة في النمو الاقتصادي والتكافل الاجتماعي وهي عبادة ملزمة لكل من استكمل أركانها ، ولا تقل أهمية عن عبادة الصلاة والصيام والحج ، كما أن حدود الحلال والحرام حاضرة في كل التعاملات والقوانين الاقتصادية الإسلامية ، وهي الأساس الأول لقبول تلك المعاملات والقوانين أو ردها^(٣٦).

ثانياً: الرؤية المتوازنة لمصلحة الفرد والجماعة .

أ- الحرية الاقتصادية:

لقد اكتسبت الأنظمة الاقتصادية طابعها العام من خلال تفاوت نظرتها للمصلحة العامة والخاصة ، فالنظام الرأسمالي ينظر إلى الفرد على أنه محور الوجود والغاية منه ، لذا فهو يهتم لمصلحته ويقدمها على مصلحة الجماعة كلها ، وهذا سر مَنحه الحق الكامل والمطلق في الملكية الفردية والحرية الاقتصادية ، ويعطل النظام الرأسمالي موقفه هذا من الفرد ، بأنه لا يوجد ثمة تعارض بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة ، وإن الأفراد حين يعملون على تحقيق مصالحهم الخاصة ، فإنهم في الوقت نفسه يحققون مصلحة الجماعة ، وتقدم المصلحة الخاصة على العامة كان له مساوئ عديدة أبرزها الأزمات المتعددة وتفشي البطالة والتفاوت الكبير بين الدخل والثروات وظهور الاحتكارات .

أما النظام الاقتصادي الاشتراكي فهو على العكس يقدم مصلحة الجماعة على مصلحة الفرد ، بل هو يضحى تماماً بمصلحة الفرد في سبيل مصلحة الجماعة وبناءً على ذلك فقد ألغى النظام الاشتراكي الملكية الفردية لأدوات الإنتاج ، كما ألغى الحرية الاقتصادية الفردية . أما النظام الاقتصادي الإسلامي فقد راعى المصلحتين معاً وحقق التوازن بينهما ، فهو يعترف بكل من مصلحة الفرد والجماعة طالما لم يكن ثمة تعارض بينهما أو كان التوفيق بينهما ممكناً فهو يعترف بالملكية الفردية والجماعية على حد سواء ، كما يعطي للفرد حريته الاقتصادية ولكنه لا يغالي في ذلك إلى حد إطلاقها بما يضر بالمصلحة العامة أو يجعلها تتجاوز حدود الشريعة الغراء^(٣٧).

(٣٦) أنظر: النظام الاقتصادي في الإسلام مبادئه وأهدافه ، مصدر سابق : ١٨ .

(٣٧) أنظر: النظام الاقتصادي في الإسلام ، مبادئه وأهدافه ، مصدر سابق ، ٢٧ .

ب- ازدواجية الملكية ونظرية الإستخلاف .

وهي من الخصائص المهمة التي تميز بها النظام الاقتصادي الإسلامي ، وتتلخص
نظرية الاستخلاف والمستنبطة من القرآن الكريم بان الله تعالى خالق كل شيء ومالكة ،
قال تعالى : { وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ } ^(٣٨) ، { اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ
عَلَى كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ } ^(٣٩) ، { تَبَارَكَ الَّذِي بِيَدِهِ الْمُلْكُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ } ^(٤٠)
، إلى غير ذلك من الآيات المباركات التي تشير إلى أن الكون كله من خلق الله ؛ وانه
مالكة والمتصرف فيه .

ولقد اختار الحق تعالى الإنسان ليكون خليفة في الأرض ، يعمرهما بالخير والصلاح
ويتصرف فيما وهبه تعالى في تحقيق تلك الأهداف والغايات السامية ، قال تعالى : {
وَهُوَ الَّذِي جَعَلَكُمْ خَلَائِفَ الْأَرْضِ وَرَفَعَ بَعْضَكُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ ... } ^(٤١) ، {
وَعَاثُوهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ } ^(٤٢) ، وقال أيضا : { .. وَأَنْفَقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ
مُسْتَخْلَفِينَ فِيهِ .. } ^(٤٣) .

قال علماء التفسير في قوله تعالى : "مما جعلكم مستخلفين فيه" دليل على أن أصل
الملك لله سبحانه وان العبد ليس له فيه إلا التصرف الذي يرضي الله ، فيثبته على ذلك
بالجنة ، فمن انفق منها في حقوق الله وهان عليه الإنفاق منها ، كما يهون على الرجل
النفقة من مال غيره إذا أذن له فيه ، كان له الثواب الجزيل والأجر العظيم ،
"ومستخلفين فيه" بمعنى وراثتكم إياه عن كان قبلكم ، وهذا يدل على أنها ليست
بأموالكم في الحقيقة ، وما أنتم فيها إلا بمنزلة النواب والوكلاء فاغتموا الفرصة فيها
بإقامة الحق قبل أن تزال عنكم إلى من بعدكم" ^(٤٤) .

ثالثاً: التوازن بين المادية والروحية

أ- الجانب الروحي في الاقتصاد الإسلامي :

لقد امتاز النظام الاقتصادي الإسلامي عن غيره من النظم الوضعية بهذه الخاصية
الفريدة ، وذلك بحكم ارتكازه على الدين الإسلامي الذي يتسم بالشمول والتكامل ، فهو

(38) سورة النحل ، من الآية (٥٣) .

(39) سورة الزمر : آية (٦٢) .

(40) سورة الملك : آية (١) .

(41) سورة الأنعام : من الآية (١٦٥) .

(42) سورة النور : من الآية (٣٣) .

(43) سورة الحديد : من الآية (٧) .

يمزج بين القيم الروحية والمادية في الحياة ، ولو تتبعنا النصوص الشرعية التي حوت معالم صناعة النظام الاقتصادي وتعاملاته ، لوجدنا أن الجانب الروحي ليس متلازماً مع الجانب المادي فحسب ، بل هو يسبقه في الكثير من الأحيان ، وذلك لوجود النية السليمة قبل العمل ، وهي عمل روعي يحقق التوجه الصحيح لله رب العالمين ، وهذا ما لا نجده مطلقاً في الأنظمة الوضعية التي لا ترى إلا الجانب المادي في المعادلة الاقتصادية مما أثر سلباً على التعاملات الاقتصادية المختلفة بأن شابها الظلم والغش والتدليس ، كما أنه أثر سلباً على الأواصر والعلاقات الاجتماعية بين أفراد المجتمع الواحد^(٤٥) .

وفيما يأتي نماذج لبعض نصوص الحديث الشريف ، والتي نرى من خلالها أثر الجانب الروحي في التعاملات الاقتصادية المختلفة :-

أ. عن أبي هريرة π رفعه إلى النبي ρ قال : أن الله يقول : " أنا ثالث الشريكين ما لم يخن أحدهما صاحبه فإذا خانه خرجت من بينهما "^(٤٦)

ب. عن المقداد π عن رسول الله ρ قال : " ما أكل أحد طعاماً خيراً من أن يأكل من عمل يده وإن نبي الله داود π كان يأكل من عمل يده "^(٤٧) وفي زيادة "من بات كالأ من عمله بات مغفوراً له"^(٤٨) .

جـ. عن أبي هريرة قال : " قال رسول الله ρ : " إن العبد إذا تصدق من طيب تقبلها الله منه وأخذها بيمينه ورباها كما يربي أحدكم مهره أو فصيله ، وإن الرجل ليتصدق بالقمعة فتربو في يد الله أو قال كف الله حتى تكون مثل الجبل فتصدقوا " ^(٤٩) .

ب-الاقتصاد الإسلامي اقتصاد قناعة .

الاقتصاد الإسلامي ليس اقتصاد ترف مع أن الحاجات الاقتصادية فيه تدور بين الضرورات والحاجيات والتحسينات ، إلا إنه ليس كل ضروري يتوسع فيه ، كذا

(٤٤) أنظر: تفسير القرطبي، القرطبي ، محمد بن احمد بن أبي بكر بن فرح ، أبو عبد الله (المتوفى ٦٧١هـ) ، تحقيق : احمد عبد العليم ط٢ ، دار الشعب - القاهرة ، ١٣٧٢هـ) : ١٧ / ٢٣٨ .

(٤٥) أنظر: مدخل للفكر الاقتصادي في الاسلام، مرطان ، سعيد سعد، (مؤسسة الرسالة) ، ص(٥٤) ، أيضاً أنظر: النظم الاقتصادية لعبد الوهاب الامين : ٣٢٢ .

(٤٦) حديث قدسي رواه ابو داود أنظر: سنن ابي داود ، باب في الشركة ، رقم الحديث (٣٣٨٣) : ٣ / ٢٥٦ .

(٤٧) رواه البخاري أنظر: صحيح البخاري، كتاب البيوع، باب كسب الرجل وعمله بيده، رقم الحديث (١٩٦٦) : ٢ / ٧٣٠ .

(٤٨) أنظر: فتح الباري ، ابن حجر ، احمد بن علي العسقلاني الشافعي ، ابو الفضل (المتوفى ٨٥٢هـ) تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي ، محب الدين الخطيب ، (دار المعرفة- بيروت ، ١٣٧٩هـ) ، رقم الحديث (١٩٦٦) : ٤ / ٣٠٦ .

(٤٩) رواه ابن خزيمة ، أنظر : ابن خزيمة ، محمد بن إسحاق السلمي النيسابوري ، أبو بكر (المتوفى ٣١١هـ) ، " صحيح ابن خزيمة " ، تحقيق : محمد الاعظمي ، (المكتب الإسلامي - بيروت ، ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م) ، رقم الحديث (٢٤٢٦) : ٤ / ٩٣ .

الحاجي والتحسيني ، وبذلك يحافظ النظام الاقتصادي الإسلامي على ثروة المجتمع من الضياع ، أي أن الاقتصاد الإسلامي يعتقد أن الإنسان لم يوجد حتى يتمتع بالطيبات فحسب ، وإنما التمتع وسيلة لإثبات وجوده وأداء مهمته ، ولأنه بالاستخدام الأمثل والمخطط للموارد يقضي الإسلام على نظرية ندرة الموارد فلا تحدث حينئذ مشكلة اقتصادية حقيقية ، لأن التصرف السليم بالموارد في إطار الاستهلاك الفطري الحقيقي النابع من الأخلاق الإيمانية هو الطريق الحقيقي للإنتاج الضروري والاستهلاك الرشيد^(٥٠) .

ج- واقعية الاقتصاد الإسلامي .

الاقتصاد الإسلامي واقعي في غايته وطريقته فهو واقعي في غايته لأنه يستهدف في قوانينه الغايات التي تنسجم مع واقع الإنسانية ، بطبيعتها وخصائصها العامة ، ويحاول دائماً أن لا يرهق الإنسانية في حسابه التشريعي ، ولا يُخلق بها في أجواء خيالية عالية فوق طاقتها وإمكاناتها ؛ وإنما يقيم مخططة الاقتصاد دأماً على أساس النظرة الواقعية للإنسان ويتوخى الغايات الواقعية التي تتفق مع تلك الفطرة ، فقد يلذ لاقتصاد خيالي كالشيوعية مثلاً ، أن يتبنى غاية غير واقعية ، ويرمي إلى تحقيق إنسانية جديدة طاهرة من كل نوازع الأنانية ، قادرة على توزيع الأعمال والأموال بينها ، دون الحاجة إلى أداة حكومية تباشر التوزيع ، سليمة من كل ألوان الاختلاف أو الصراع .. غير أن هذا لا يتفق مع طبيعة التشريع الإسلامي وما اتصف به من واقعية في غايته وأهدافه ، والاقتصاد الإسلامي واقعي في طريقته أيضاً ، فكما يستهدف غايات واقعية ممكنة التحقيق كذلك يضمن تحقيق هذه الغايات ضماناً واقعياً مادياً ، ولا يكتفي بضمانات النصح والتوجيه التي يقدمها الوعاظ والمرشدون لأنه يريد أن يخرج تلك الأهداف إلى حيز التنفيذ فلا يقنع بإيصالها إلى رحمة الصدف والتقدير ، فحين يستهدف مثلاً إيجاد التكافل العام في المجتمع لا يتوسل إليه بأساليب التوجيه واستثارة العواطف فحسب ، وإنما يسنده بضمان تشريعي يجعله ضروري التحقيق على كل حال^(٥١) .

قائمة المصادر

١. معجم مقاييس اللغة ، باب القاف والصاد والذال ، رضا ، أحمد ، معجم متن اللغة ، دار مكتبة الحياة - بيروت ، بلا ، ط ، ١٣٨٠ هـ - ١٩٦٠ م

(٥٠) أنظر: الإسلام والتنمية الاجتماعية، ٢٤- عبد الحميد ، محسن ، (ط ١ ، دار الانبار - الرمادي ، ١٤١٠ هـ - ١٩٨٩ م) : ١١١ .
(٥١) أنظر: اقتصادنا، الصدر ، محمد باقر ، (ط ٣ ، دار الفكر - بيروت ، ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م) ، ٢٦٦ ، ايضاً: الإسلام والتنمية الاجتماعية لمحسن عبد الحميد ، مصدر سابق ، ٣٠ .

٢. مبادئ علم الاقتصاد، محيي الدين ، عمرو، ويسري، عبد الرحمن ، دار
النهضة العربية -بيروت ، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م :٧.
٣. النظام الاقتصادي في الإسلام مبادئه وأهدافه، العسال ، احمد محمد وعبد الكريم
، فتحي أحمد ، (ط٣، مكتبة وهبه - القاهرة ، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م)
٤. لمحات من المبادئ الاقتصادية في الفكر الاسلامي، النعمة ، إبراهيم، (جمعية
الشبان المسلمين - الموصل ، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٢م):
٥. الحاجات البشرية مدخل إلى النظرية الاقتصادية الاسلامية، البشير ، محمد
فرحان مرعي، (ط١ ، دار البحوث للدراسات الاسلامية وأحياء التراث- دبي،
١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م
٦. الاستثمار ، أحكامه وضوابطه في الفقه الاسلامي، سانو ، قطب مصطفى، (ط١
، دار النفائس- الأردن ، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م
٧. سنن ابن ماجه ابن ماجه ، محمد بن يزيد القزويني ، أبو عبد الله (المتوفى
٢٧٥هـ)، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي ، (دار الفكر - بيروت).
٨. سنن الترمذي، الترمذي ، محمد بن عيسى السلمي ، ابو عيسى (المتوفى
٢٧٩هـ)، تحقيق: احمد محمد شاكر وآخرون ، (دار أحياء التراث العربي-
بيروت)
٩. المنظور الإسلامي للتنمية البشرية، عبد المجيد ، أسامة العاني ، (مركز
الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية
١٠. لخليفة الراشد والمصلح الكبير عمر بن عبد العزيز ومعالم التجديد والاصلاح
الراشدي على منهاج النبوة، الصلابي ، علي محمد ، (ط١ ، دار المعرفة- بيروت ،
١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م)
١١. نظرية القيمة في الاقتصاد الاسلامي ، فندي ، صبحي الكبيسي، (بحث في مجلة
دراسات اقتصادية)
١٢. صحيح مسلم، مسلم ابن حجاج القشيري، أبو الحسين ، الإمام (المتوفى ٢٦١هـ،
تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي ، (دار إحياء التراث العربي - بيروت)
١٣. السياسة الاقتصادية والنظم المالية في الفقه الإسلامي، ٣٨- المصري ، أحمد ،
(ط١، دار الكتاب العربي - بيروت ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م)
١٤. مدخل للفكر الاقتصادي في الاسلام، مرطان ، سعيد سعد ، (مؤسسة الرسالة)
٥٤: ، أيضاً أنظر: النظم الاقتصادية ، دراسة مقارنة ، الرأسمالية ، الاشتراكية ،
الإسلام، الأمين ، عبد الوهاب ، (لجنة البحوث والدراسات والتدريب بكلية الإدارة
والاقتصاد و العلوم السياسية - الكويت ، ١٩٨٦م
١٥. صحيح البخاري، البخاري ، محمد بن إسماعيل الجعفي ، أبو عبد الله (المتوفى
٢٥٦هـ) ، تحقيق : د. مصطفى ديب البغا ، (ط٣ ، دار ابن كثير ، اليمامة - بيروت ،
١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م)،

١٦. فتح الباري، ابن حجر ، احمد بن علي العسقلاني الشافعي ، ابو الفضل (المتوفى ٨٥٢هـ) ، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي ، محب الدين الخطيب ، (دار المعرفة- بيروت ، ١٣٧٩هـ)
١٧. تفسير القرطبي، القرطبي ، محمد بن احمد بن أبي بكر بن فرح ، أبو عبد الله (المتوفى ٦٧١هـ) ، تحقيق : احمد عبد العليم (ط٢) ، دار الشعب – القاهرة ، ١٣٧٢هـ):
١٨. مدخل للفكر الاقتصادي في الاسلام، مرطان ، سعيد سعد، (مؤسسة الرسالة) ، ص(٥٤) ، أيضاً أنظر: النظم الاقتصادية لعبد الوهاب الامين
١٩. الإسلام والتنمية الاجتماعية، عبد الحميد ، محسن ، (ط١) ، دار الانبار – الرمادي ، ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م)